تحليل واقعي للأوضاع التي تعيشها النساء والفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة الدول العربية: الركيزة (٢): الرسائل والتوصيات الرئيسية المتعلقة بالتعلم وسبل العيش

نظرة عامة

ورغم المكاسب المحققة مؤخراً، لا تزال هناك تفاوتات في التعليم بين الذكور والإناث في جميع أنحاء المنطقة. وفيما يتعلق بسبل العيش، حدثت زيادة في الإقرار بالحاجة إلى زيادة إدماج النساء على نحو أكمل في الاقتصاد، حيث أدخلت بلدان عديدة برامج جديدة للحوافز وغيرت قوانين العمل للسماح بتحقيق ذلك. ومع ذلك، لا تزال معدلات مشاركة النساء في القوة العاملة من بين أدنى المعدلات في العالم، وتواجه النساء والفتيات عوائق غير تناسبية فيما يتعلق بالميراث وحيازة الممتلكات وإمكانية الحصول على رأس المال.

تنظيم قوانين مناهضة التمييز العنصري والتي تراعي النوع الاجتماعي وتحكم سبل العيش، مثل: قانون العمل، أو تعزيزها بشكل رسمي، وتضمين تداعيات أو عقوبات قابلة للتنفيذ ضد أولئك الذين ينتهكونها، بالإضافة إلى آليات الإنقاذ والمراقبة القوية.

ثغرات السياسات

إن الحق في التعليم منصوص عليه في الدستور في أغلب البلدان، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتعليم الإلزامي والمجاني (في ١٥ بلداً)، وتحظر حوالي نصف البلدان العقاب البدني في المدارس، ولا تزال هناك فجوات في السياسات الرامية إلى إزالة الحواجز أمام الفتيات والشابات صاحبات الإعاقة (باستثناء الأردن والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت). وهناك بلدتان فقط في المنطقة، وهما مصر والمغرب، يدرجان التعليم والتدريب المهني كحق في دساتيرهما، في حين تتناول بلدان أخرى التدريب عموماً في إطار قوانين منفصلة أو تشير صراحة إلى الرجال (مثل العراق وليبيا والسودان ودولة فلسطين).

مراجعة سياسات التعليم وتعديلها لتعزيز وصول الفتيات والشابات إلى التعلم وسبل العيش، وبخاصة معالجة الممارسات الضارة والعوائق الموجودة في الأعراف الاجتماعية.

عوائق النظام

لا يزال العنف القائم على النوع الاجتماعي والعقاب البدني بالإضافة أعمال البلطجة (٤٦٪ من الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٣ و١٥ عاماً) سائداً في المدارس. وفي داخل المنطقة، تفتقر حوالي مدرسة واحدة من كل خمس مدارس إلى إمكانية الحصول على خدمات توفير المياه والصرف الصحي والنظافة العامة، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تغيب الفتيات عن المدارس أو انقطاعهن عن المدارس نهائياً. وهناك بلدتان فقط، وهما تونس وقطر، تدرجان التثقيف الجنسي الشامل في المدارس، حيث توفر بلدان أخرى (مثل الأردن وسوريا وجيبوتي ومصر) شكلاً من أشكال التثقيف الجنسي خارج السياق المدرسي. وتشكل المعلمات إحدى الطرق لمكافحة التمييز بين الجنسين وتقديم نماذج إيجابية للمرأة في الأدوار القيادية للفتيات والنساء الأصغر سناً. وفي المنطقة، تكوون المعلمات هن الأبرز المرحلة الابتدائية، إلى جانب المعلمات في أقل البلدان نمواً. وتفيد البلدان التي توجد فيها نسبة أكبر من المدارس الثانوية التي تتوفر فيها إمكانية الوصول إلى الإنترنت عن زيادة الإلمام بالقراءة والكتابة الرقمية. وفي البلدان التي لديها بيانات متاحة، يفيد مجلس التعاون الخليجي وتونس وفلسطين عن أكثر من ٩٥٪ من المدارس الثانوية التي لديها إمكانية الوصول إلى الإنترنت، كما تفيد الأردن عن ٧٤٪ من المدارس ومصر عن ٤٩٪ من المدارس.

تنفيذ السياسات وأطر المساءلة للتأكد من وجود بيئة مدرسية آمنة ووقائية لمعالجة الرفاهية، بما في ذلك الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي، وللتخفيف من ارتفاع خطر التعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي

الأعراف

يعوق انتظام حضور الفتيات في المدارس المسافات الطويلة وتقييد الحركة لأنه من غير المقبول أن تذهب الفتاة إلى المدرسة وحدها. وبعد الزواج، يصعب على الفتيات مواصلة تعليمهن أو عودتهن إلى المدرسة بسبب مزيج من الوصم والأعراف القائمة على النوع الاجتماعي المتعلقة بالمسؤوليات المنزلية. ويدفع ارتفاع معدلات البطالة مقدمي الرعاية إلى تقليل قيمة تعليم بناتهم. وتؤدي الأدوار التقليدية للجنسين والأعراف الاجتماعية الضارة إلى تقويض وصول الفتيات والنساء إلى أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، ولا سيما في البيئات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا أو في المناطق الريفية، حيث كثيراً ما يتم الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات خارج المنزل، هي الشواغل المتعلقة بالسلامة والأعراف المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية بوصفها حواجز. وتؤثر تفضيلات الآباء حول جنس المعلمين على قرار إرسال الفتيات إلى المدرسة حيث لا يتوفر سوى المعلمين الذكور. وأعرب الشباب عن أن المهن اليدوية هي الأدنى مستوى، وأن التعليم والتدريب التقني والمهني ليسا بديلين عن الجامعة. وتعد التصورات السلبية للتعليم والتدريب التقني والمهني أكثر بالنسبة للفتيات. وتتحمل النساء معظم عبء العمل غير المدفوع الأجر في المنطقة، وهو ما يزيد في المتوسط عن أعمال الرعاية بالنسبة للرجال في الأعمال غير المدفوع الأجر بمقدار ٤,٧ مرة. وتُبرز هذه الفجوة بين الجنسين التقليل من قيمة المساهمات الاقتصادية للمرأة في المنطقة. وكثيراً ما يُنظر إلى القيادة على أنها ذكورة بحتة وأبوية، ويُنظر إلى النساء إلى حد كبير في الأدوار الداعمة.

الاستثمار في اقتصاد الرعاية، المستوحى من إطار النتائج والأدوار والعلاقات والقواعد والموارد الخاص بأعمال الرعاية اللائقة: التعرف على أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والحد منها وإعادة توزيعها، بما في ذلك بالتعاون مع القطاع الخاص: مكافأة أعمال الرعاية مدفوعة الأجر، من خلال تشجيع مزيد من العمل اللائق للعاملين في إنفاذ الرعاية؛ وضمان تمثيل العاملين في مجال الرعاية والحوار الاجتماعي والتفاوض الجماعي.

حالات الطوارئ

يؤدي الصراع إلى تضخيم أزمة جودة التعلم وتعزيز أوجه عدم المساواة القائمة بالفعل داخل نظام التعليم الرسمي. ففي البيئات المتأثرة بحالات الأزمات، تعاني الفئات المهمشة من الأطفال، بمن فيهم الفتيات والشابات، من الحرمان بشكل غير متناسب. ولا يزال الوصول إلى التعليم في حالات الطوارئ يشكل تحدياً؛ بما في ذلك المدارس المتضررة أو المدمرة. وفي كثير من مجتمعات اللاجئين، حيث تشكل الأسر المعيشية التي تعولها النساء جزءاً كبيراً من السكان، كثيراً ما تنخرط النساء في أعمال غير رسمية، وتقوم العديد من هؤلاء النساء بصناعة منتجات صغيرة أو يقومون ببيع سلعاً مصنوعة يدوياً أو غذاءً أو مواد صغيرة أخرى. ويزداد خطر اعتماد اللاجئات على الأسواق السوداء لإعالة أسرهن. ولم يتزايد التحدي المتمثل في التصدي للعمالة غير المدفوعة الأجر إلا خلال جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد ١٩). وتتحمل النساء عبء رعاية المرضى من أفراد الأسرة إلى حد كبير، فضلاً عن زيادة مسؤوليات رعاية الطفل والتعليم بسبب عمليات الإغلاق.

التأكد من أن الخدمات والسياسات التعليمية تراعي النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ والأوضاع الإنسانية، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفتيات والشابات وخطر التسرب عن المدرسة. تعزيز قدرة مجتمعات اللاجئين على الحصول على تصاريح العمل من خلال توفير الفرص وتطوير الاقتصاديات المحلية التي من شأنها أن تتيح للنساء الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي

المكاسب التعليمية

يتفوق عدد البنات على عدد البنين من حيث الالتحاق بالمدارس في المنطقة، وبالنسبة للتعليم الابتدائي، حققت تسعة بلدان المساواة بين الجنسين بالمدارس الابتدائية، وظهرت ثلاثة بلدان ميزة من أجل الفتيات. وبالنسبة للتعليم الثانوي، تتمتع ستة بلدان بميزة للفتيات، وحقق بلدان أخران المساواة بين الجنسين. وفي التعليم الرسمي على وجه التحديد، يفوق أداء البنات أداء الأولاد في نتائج التعلم في جميع أنحاء المنطقة. ومع ذلك، لا تزال معدلات الالتحاق بالمدارس قبل المرحلة الابتدائية منخفضة في العديد من البلدان التي توجد فيها تفاوتات داخل البلدان لصالح الثروة ومستويات تعليم الأم.

التفاوتات في التعليم

وفي مختلف أنحاء المنطقة، تشكل الإناث الريفيات الأكثر شيوعاً بين الأطفال الذين هم خارج المدارس في المرحلتين الابتدائية والثانوية، حيث تتراوح مستويات التعليم الثانوي للفتيات الصغيرات اللاتي هم خارج المدارس في المناطق الريفية بين حوالي ٣٠٪ في السودان و٤٠٪ في اليمن إلى نحو ٦٠٪ في العراق. ويوجد ما بين ٦٣٪ و٩٢٪ من النساء صاحبات الإعاقة أفدن بأنهن لم يتلقين أي تعليم على الإطلاق.

التأكد من أن فرص التعليم، بما في ذلك التعليم الرقمي، متوافرة ويمكن الوصول إليها ومقبولة لجميع الفتيات والنساء، بغض النظر عن الثروة أو الموقع أو الانتماء العرقي أو القدرة أو حالة النزوح

المناهج التعليمية

إن الإصلاح الذي يعمل على تطوير النظم التعليمية الجيدة، من مرحلة الطفولة المبكرة إلى مرحلة التعليم الجامعي، هو أمر أساسي وهو يولد التفكير النقدي والمستقل والقدرة على التعلم مدى الحياة. وفي داخل المنطقة، تشكل ممارسات التعليم والتعلم والامتحانات التقليدية عائقاً رئيسياً. وتعني هذه الممارسات أن الشباب لا يتلقون إلى حد كبير تعليماً يتماشى مع متطلبات سوق العمل الحالية أو تعليماً يزرع المهارات اللازمة لكي يصبحوا أعضاء إيجابيين ونشطين في المجتمع. وحتى مع سنوات عديدة من الدراسة، يفتقر ملايين الطلاب في المنطقة إلى مهارات الأساسية مثل الحساب والقراءة والكتابة. وتُظهر الكتب المدرسية في المنطقة في بعض الأحيان صوراً نمطية للنساء كأمهات وعاملات في المنازل بينما تظهر الرجال كمحترفين ومقدمي خدمات. وتعزز برامج التدريب المهني ذاتها التمييز القائم على النوع الاجتماعي، وغالباً ما تُقسّم البرامج إلى مواضيع مقبولة اجتماعياً للرجل ومقبولة اجتماعيا للمرأة. ولمكافحة هذه المفاهيم، وضعت بعض البلدان خططاً للأنظمة التعليمية التي تراعي الفوارق بين الجنسين (مثل الأردن والمغرب) في حين قامت مصر بإنشاء مشاريع على أساس نموذجي لإنشاء مدارس "صديقة للفتيات".

مراجعة مناهج التعليم وتنقيحها، بما في ذلك محتوى التعليم الإلكتروني، للتأكد من أنها تراعي النوع الاجتماعي، ولا تكرس قوالب نمطية جنسانية، وتبين الفتيات والفتيان بشكل متساو للانتقال بوقار إلى مرحلة البلوغ، بما في ذلك العمالة اللائقة والمنتجة / سبل العيش والتعلم مدى الحياة.

التثقيف القائم على أساس المهارات

تمكن برامج المهارات الحياتية النساء والفتيات بتزويدهم بالأدوات والمهارات اللازمة لزيادة قدرتهن الاقتصادية والاجتماعية. وفي المنطقة، لا تشجع الكتب المدرسية وأساليب التدريس التفكير المستقل والنقدي على جميع مستويات التعليم. ولم يُدمج تعليم المهارات الحياتية والتربية على المواطنة في نظامها التعليمي ومنهجها التعليمي الوطني سوى عدد قليل من البلدان في المنطقة. وفي المنطقة، لا يمثل برنامج التعليم والتدريب التقني والمهني سوى ٢٠٪ من التسجيل بالمدارس في مرحلة ما بعد التعليم الثانوي، وهو يعاني من تصور سلبي، رغم أن الأدلة تشير إلى أن خريجي برنامج التعليم والتدريب التقني والمهني لديهم احتمالات أعلى للتوظيف مقارنة بخريجي الجامعات. واستنتجت البحوث التي أجريت في المنطقة أن برامج تعليم المهارات الحياتية والتربية على المواطنة في البيئات غير الرسمية تؤدي دوراً هاماً في استهداف الفئات المهمشة والضعيفة، ومع ذلك، فإن برامج تعليم المهارات الحياتية والتربية على المواطنة في البيئات غير الرسمية متفرقة ومستدامة بدعم من المنظمات غير الحكومية المنفذة.

دمج مناهج المهارات الحياتية التأسيسية القابلة للنقل التي تراعي النوع من خلال منصات التعليم الرسمية وغير الرسمية وممارسات التدريس المحسنة.

الفجوة الرقمية

وفي المنطقة، يشكل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمستويات المنخفضة للإلمام بالقراءة والكتابة الرقمية عاملين يسهمان في عدم المساواة داخل المنطقة، سواء بين البلدان أو بين الجنسين. وتتراوح نسبة الإناث اللاتي يستخدمن الإنترنت في المنطقة من ١١٪ في السودان إلى ٩٩,٨٪ في الكويت، أي ٥٣,٩ في المتوسط من الإناث والذكور. ويعد الفارق الأكبر بين الذكور والإناث هو في العراق حيث يستخدم ٩٨,٣٪ من الذكور الإنترنت في مقابل تستخدم ٥١,٢٪ من الإناث الانترنت. وتكشف بيانات محو الأمية الحاسوبية عن وجود فجوات بين الإناث والذكور في المنطقة. وبعيداً عن قطر (حيث تكون الإناث أكثر إلماماً بالبريد الإلكتروني بنسبة ٣,٨٪ من الذكور في البلد)، فقد أفادت التقارير بأن الإناث يتمتعن بمهارات تكنولوجية بمعدلات أقل من نظيراتهن من الذكور. وتعد الفجوة بين الجنسين في امتلاك الهاتف المحمول واستخدام الإنترنت المحمول في المنطقة واضحة وظلت راكدة أو متزايدة في غضون السنوات القليلة الماضية (حيث كانت احتمالات امتلاك النساء في المنطقة للهاتف المحمول في عام ٢٠١٩ أقل بنسبة ٩٪).

تعزيز المساواة في الوصول إلى التعليم الرقمي وقبوله، ومراقبة ذلك، لمعالجة حالات عدم المساواة بين الجنسين التي تعززها الفجوة الرقمية، والتخفيف منها، وتوسيع نطاق الوصول اليسير إلى السكان الأكثر احتياجاً مع التركيز على الفتيات اللواتي يعشن في المناطق الريفية.

تعلم كسب العيش

لم يترجم الارتفاع في معدل الإلمام بالأمور لدى الفتيات والنساء وتحصيلهن التعليمي إلى مشاركة في القوى العاملة. تسهم جميع الأعراف الاجتماعية والثقافية بما في ذلك ما يندرج ضمن الأعمال المناسبة للنساء والقوانين والسياسات التي تقيد قدرة النساء على أداء مهام معينة (على سبيل المثال، الساعات أو القطاع) والأعراف الجنسانية التقليدية، في ارتفاع مستويات البطالة. وتعد البطالة هي الأعلى بين الشابات في منطقة المشرق، حيث لا تنجح ٤٢,٧٪ من النساء اللاتي يبحثن عن عمل في العثور على عمل. ويعد معدل البطالة بين النساء هو أعلى بكثير منه بين الرجال في كل من فئة الشباب واليافعين. وتشهد كل من النساء الأقل والأكثر تعليماً أعلى مستويات البطالة.

سن قوانين وسياسات تراعي النوع الاجتماعي، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالتمويل والإنفاذ، ودعم القطاع الخاص التحسين ظروف العمل والسلامة والأمن في العمل، لتشجيع مزيد من النساء على دخول القطاع الخاص لصاحبات عمل متميزات.سن قوانين وسياسات تراعي النوع الاجتماعي، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالتمويل والإنفاذ، ودعم القطاع الخاص التحسين ظروف العمل والسلامة والأمن في العمل، لتشجيع مزيد من النساء على دخول القطاع الخاص لصاحبات عمل متميزات.

المشاركة الاقتصادية

كانت معدلات النساء والفتيات غير الملتحقات بالتعليم أو العمل أو التدريب، في المتوسط، أعلى بمقدار ٢٦ نقطة مئوية من نظرائهن من الذكور. ويعد معدل مشاركة النساء في القوة العاملة في المنطقة هو المعدل الأدنى في العالم حيث يتجاوز قليلاً ٢٠٪ مقارنة بالمعدل العالمي الذي يبلغ ٤٨٪. والسبب وراء الفجوات بين الجنسين في العمالة يعود إلى حد كبير إلى الأعراف الاجتماعية والثقافية؛ بما في ذلك هياكل الدولة القائمة على السلطة الذكورية والتوظيف المهيمن في القطاع العام وضعف التوظيف في القطاع الخاص، وتهيئة بيئة عمل غير مناسبة للمرأة بسبب الطبيعة المحافظة لأدوار الجنسين ونقص الدعم اللازم للتكاليف الإنجابية والأسرية. وبالنسبة لأولئك النساء اللاتي يشاركن في الاقتصاد الرسمي، فإنهن في أغلب الأحيان يشاركن في الزراعة بنسبة (٢٧٪)، ويشاركن في التعليم بنسبة (٢١٪) ويشاركن في الصناعة التحويلية بنسبة (١١٪).

دعم رائدات الأعمال من خلال ارتفاع فرص الحصول على الائتمان ورأس المال، والتدريب على الأعمال التجارية والتقنية، وتعزيز الشبكات والجمعيات، والمشتريات التي تراعي النوع الاجتماعي، وإدراج الأعمال التي تقودها النساء في سلاسل القيمة.

العمل غير المدفوع الأجر

تتحمل النساء غالبية عبء العمل غير المدفوع الأجر في المنطقة، حيث تعمل النساء في المتوسط بمقدار ٤,٧ مرات عن عمل الرعاية غير المدفوع الأجر الذي يتحمله الرجل - وهي أعلى نسبة في أي مكان في العالم. وهذه الفجوة بين الجنسين بين مساهمة النساء والرجال في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر تسلط الضوء على التقليل من قيمة المساهمات الاقتصادية للمرأة في المنطقة، وتشير إلى ضرورة الاعتراف بالوظيفة الاجتماعية والاقتصادية لعمل الرعاية غير المدفوع الأجر للمرأة، فضلاً عن تكلفة الفرصة البديلة للوقت الذي تقضيه النساء في العمل غير المدفوع الأجر.

معالجة العبء الثقيل الناجم عن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والمسؤوليات المنزلية التي تتحملها النساء، مثل: رعاية الأطفال والتعليم ورعاية المسنين والعاجزين، وخاصة أثناء تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩، بما في ذلك الاستجابة لأي حاجة إلى دعم النساء لإعادة دخول القوى العاملة أو تغيير المطالب عند إعادة افتتاح الأعمال.

سياسات العمل

إن أغلب بلدان المنطقة لديها قوانين تكفل المساواة في الأجور، بالإضافة إلى سياسات إجازة الأمومة المدفوعة الأجر (في ٢٠ بلداً). ومع ذلك، هناك عدداً محدوداً من النساء يستفدن من هذه السياسات، ويرجع ذلك إلى انخفاض مشاركة النساء في القوة العاملة، ولا سيما بسبب عدم اشتمال النساء العاملات في القطاع غير الرسمي. وتتمتع النساء إلى حد كبير بالقدرة على امتلاك الأصول والتوقيع على العقود، غير أن الافتقار إلى الثروة والضمان، الذي هو غالباً ما يكون مدفوعاً بعدم قدرة النساء على الإرث من الوالدين أو الزوج، يجعل النساء غير قادرات على الحصول على الائتمان بنفس الطريقة التي يحصل عليها الرجل. وتحظر ١٤ من البلدان العمل الليلي على النساء، وتحظر جميع البلدان تقريباً النساء من العمل في وظائف محددة وشاقة.

سن التشريعات التي تعالج الأعراف الاجتماعية التمييزية التي تحول دون وراثة النساء الثروة والحصول على الضمانات، أو تعزيزها.

حالة التعليم – النقاط الرئيسية

السياسات / التشريعات

أدرجت أغلبية البلدان الحق في التعليم في الدستور

تضمن ٦٥ في المائة من البلدان ١٢ سنة من التعليم الابتدائي والثانوي المجاني والإلزامي

وضعت ٥ بلدان سياسات لإزالة الحواجز أمام الطلاب ذوي الإعاقة. وتوجد تحديات رئيسية في تحقيق هذه السياسات.

الثغرات في السياسات المتعلقة بالعقاب البدني (في المنزل والمدارس والمؤسسات)

النظم / السياسات

تعد جودة التعليم داخل المنطقة شاغل رئيسي ولا يتماشى مع متطلبات سوق العمل

هناك عدد قليل من البلدان التي أدمجت تعليم المهارات الحياتية في المناهج الدراسية، ولكن التنفيذ غير منتظم.

تعزز برامج التدريب المهني التمييز القائم على النوع الاجتماعي.

ارتفاع تكاليف التوصيل وضعف الاتصالات يجعل وصول النساء والفتيات إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحديًا خاصًا.

ارتفاع معدل انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي في المدارس وعدم كفاية الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي

وضعت ٣ بلدان خططًا لنظم تعليمية تراعي الفواق بين الجنسية.

توجد مدرسة من بين ٥ مدارس لا تقوم بتوفير الوصول إلى خدمات النظافة الصحية، مما يحد من مشاركة النساء

توجد ٦ بلدان فقط توفر نوعاً من التثقيف الجنسي

ارتفاع معدلات البطالة يدفع مقدمي الرعاية إلى التقليل من قيمة تعليم الفتيات

الاعتقاد بأن التعليم قد لا يؤدي بالضرورة إلى الحصول على عمل أو ضمان التوظيف

تؤدي الأدوار التقليدية للجنسين إلى تقويض "فرص وصول الفتيات إلى أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها.

Constrained attitudes towards TVET

تقييد حضور الفتيات إلى التعليم والتدريب التقني والمهني في المدارس بسبب تقييد الحركة وجنس المعلمين.

الأعراف الاجتماعية

الأعراف الاجتماعية التي تسبب مشاكل في العودة إلى المدرسة بعد الزواج

حالات الطوارئ

يؤدي الصراع إلى تضخيم أزمة جودة التعلم وتعزيز أوجه عدم المساواة القائمة بالفعل داخل نظام التعليم الرسمي. ففي البيئات المتأثرة بحالات الأزمات، تعاني الفئات المهمشة من الأطفال، بمن فيهم الفتيات والشابات، من الحرمان بشكل غير متناسب. ولا يزال الوصول إلى التعليم في حالات الطوارئ يشكل تحدياً؛ بما في ذلك المدارس المتضررة أو المدمرة

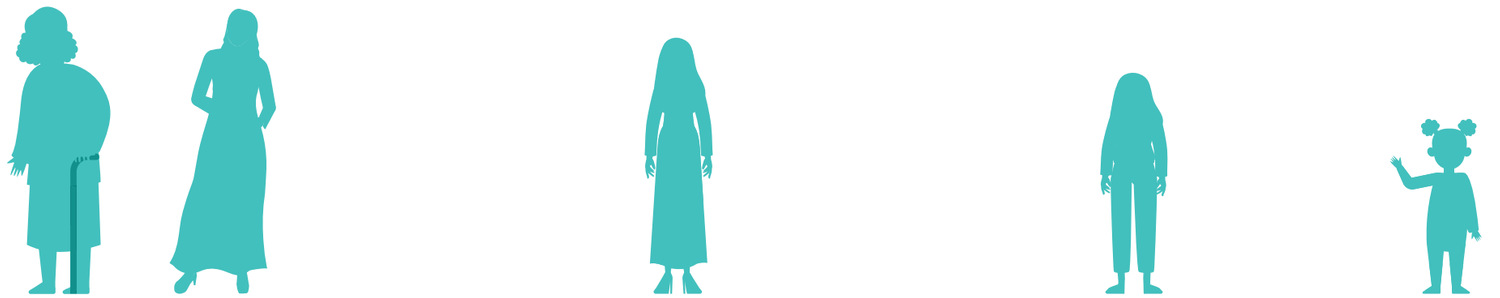

القضايا

تحسن التعليم قبل الابتدائي في جميع أنحاء المنطقة، ومع ذلك لا تزال المعدلات منخفضة في العديد من البلدان، كما أن التفاوتات داخل البلدان صارخة.

حققت ٩ بلدان المساواة بين الجنسين في المدارس الابتدائية.

يعد أكثر الأطفال غير الملتحقين بالمدارس شيوعاً في المرحلتين الابتدائية والثانوية هم من الإناث الريفيات.

في التعليم الرسمي على وجه التحديد، يتفوق أداء البناء على أداء الأولاد في نتائج التعليم.

انتشار انقطاع الفتيات نهائياً من المدارس بسبب زواج الأطفال

من المرجح ألا تكون نسبة الشابات في التعليم أو العمل أو التدريب أكثر الشباب الذكور بمقدار الضعف.

تؤدي الفجوة الرقمية إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين مما يعوق مشاركة النساء والفتيات في التعليم

يتراوح استخدام الإنترنت في المنطقة من ١١٪ في السودان إلى ٩٩٫٨٪ في الكويت

افاد ما يتراوح بين ٦٣ و٩٢٪ من الإناث صاحبات الإعاقة أنهن لم يتلقين أي تعليم على الإطلاق.

تعد الإناث صاحبات الإعاقة في المناطق الحضرية هن أكثر عرضة للإلمام بالقراءة والكتابة بنسبة ٣٥ في المائة على الأقل من الإناث في المجتمعات الريفية

لم تتجاوز أي دولة ١٤٪ من سكانها المسنين ممن حصلوا على التعليم الثانوي

تعاني النساء في المناطق الريفية من تدني مستوى التعليم.

حالة سبل العيش – النقاط الرئيسية

السياسات / التشريعات	**توجد لدى ٢٠ من البلدان قوانين للأجوروإجازة الأمومة المدفوعة الأجر**	وجود قوانين وسياسات تحد من قدرة المرأة على أداء أعمال معينة	تمنع ١٤ من البلدان المرأة من القيام بالعمل الليلي	الحواجز التي تعترض الميراث وملكية الممتلكات والوصول إلى رأس المال	**تتمتع النساء إلى حد كبير بالقدرة على امتلاك الأصول وتوقيع العقود داخل المنطقة.**	**دولتان فقط تضمنان التدريب والتدريب المهني كحق في دساتيرهما.**
النظم / السياسات	**أطلقت المنظمات غير الحكومية الدولية / المنظمات غير الحكومية برامج لدعم رائدات الأعمال وصاحبات الأعمال**	ندرة توافر البرامج المتعلقة بتأهب المرأة للقوة العاملة.	تلعب برامج تعليم المهارات الحياتية والمواطنة في البيئات غير الرسمية دوراً هاماً في استهداف الفئات المهمشة، ومع ذلك، فإن هذه البرامج متفرقة	العمالة المهيمنة في القطاع العام وضعف القطاع الخاص	تعزيز برامج التدريب المهني نفسها التمييز القائم على النوع الاجتماعي	بمثل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأدوات للتعلم مدى الحياة تحديًا بسبب الاتصال المكلف وغير المستقر
الأعراف الاجتماعية	الفجوات القائمة على نوع الجنس في معدل العمالة هي إلى حد كبير فجوات اجتماعية وثقافية وتعزى إلى الاعراف الجنسانية التقليدية.	تواجه النساء حاجة إلى إثبات أنفسهن وإلى أداء أفضل من نظرائهن من الرجال.	تواجه النساء عقبات داخل أسرهن في ممارسة مهنة خارجية بسبب ضغوط تبني هيكل أسري تقليدي.	تتفاقم التوقعات الجنسانية بشكل أكبر في المجتمعات الريفية التي تعتمد على عمل المرأة غير المأجور مثل رعاية الأطفال وإعداد الطعام	كانت الأعراف الاجتماعية والثقافية أبطأ في التغيير على الرغم من التعديلات القانونية والسياسية	الاعتقاد السائد بأن الرجل ينبغي أن يكون هو صاحب الثروة الأسرية الرئيسي

حالات الطوارئ

في العديد من مجتمعات اللاجئين، حيث تشكل الأسر التي تعولها النساء جزاً كبيراً من السكان، وغالبًا ما تنخرط النساء في أعمال غير رسمية وهناك خطر متزايد على اللاجئات للاعتماد على الأسواق السوداء لإعالة أسرهن. وتتحمل النساء عبء رعاية المرضى من أفراد الأسرة إلى حد كبير، فضلاً عن مسؤولية رعاية الطفل.

القضايا

- الإناث الشابات لا ينتقلن من التعلم إلى كسب العيش
  - يقل احتمالية امتلاك النساء في المنطقة للهاتف المحمول بنسبة ٩٪، كما يقل احتمال استخدامهن للإنترنت على الهاتف المحمول بنسبة ٢١٪.
- هن من إحدى أعلى نسب النساء اللاتي يؤدين عملاً غير مدفوع الأجر
  - ازدادت قدرة النساء على تنظيم المشاريع زيادة كبيرة على مدى العقد الماضي
  - غير أنه بسبب القيود المفروضة على السياسات والنظام، لا يستطعن تمويل وإدارة الأعمال التجارية بنفس القدر.
- تميل العمالة غير الرسمية إلى أن تكون أعلى بين النساء والفتيات (خاصة في الزراعة)
- يشاركن ٢٠٪ منهم في القوى العاملة
  - تشهد النساء الأقل والأكثر تعليماً أعلى مستويات البطالة.
- من المرجح أن تكون النساء الحاصلات على تعليم متقدم هن أكثر عرضة للبطالة مرتين على الأقل من نظرائهن من الرجال في ٩٠٪ من بلدان المنطقة.